أُسلوب القَسَم: دراسة نحويَّة جديدة

د. حسين محمد حسين البطاينة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
د. . فتحي «محمد رفيق» أبو مراد، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

ملخَّـــص

يكثُر أسلوب القسم في كلام العرب، لذلك كان هذا البابُ من الأبواب التي أكثرت العربُ التّصرُّف فيها، فامتاز البابُ عن غيره من أبواب النحو بأحكام خاصّة كثيرةٍ خالفت نظائرها في الاستعمال؛ منها الجمع بين فعل القسم وحروفه، وأصالة حروف القسم وإبدالها، واختصاص حروف القسم بالمقسم به وشذوذ بعضها، وإعمال هذه الحروف محذوفة، وآراء العلماء في إعمالها.

ونظراً لكثرة وجوه التّصرُّف في هذا الأسلوب؛ فقد قارب البحث بعض هذه الأحكام الخاصّة، وتتبعها في كتب اللغة، وبيّن وجوهها، واستقصى آراء علماء العربيّة في الوجوه التي جاءت عليها، شافعاً هذه الوجوه والأحكام بأقوال علماء اللغة.

Abstract

Oath Technique : New Syntactic Study

Oath technique had been increasingly used in the Arabs discourse, so this was the domain that Arabs dealt with intensively. Consequently, this domain exceeded other syntactic forms by having special regulations that came against its counterparts concerning usage. Some of these counterparts are the combination of the verb of oath and its particles, the authenticity of oath particles and its alteration, the specialty of the oath particle in the thing sworn by. Finally, the deviation of some of oath particles and operating these particles while omitted and what linguists think of the realization of them.

Due to the multi forms used to deal with this technique , I decided to do research in some of the special provisions that I tracked in grammar books and clarified its essence. I also verified and quoted the views of Arabic linguists regarding these forms.

يُعدُّ أسلوب القَسَم من أساليب العربيَّة الشائعة الاستعمال والتي كَثُرَت في كلام العربِ كثرةً جعلتْهم يكثرون التَّصرُّف فيهِ. قال ابن الحاجب في تصرُّف العرب بهذا الأُسلوب: «ولمَّا كَثُرَ تَصَرُّفُهم في القَسَمِ وخَفَّفُوا بحذفِ الفعلِ قَصَدُوا إلى أَنْ وَضَعُوا حرفاً يُشعِرُ بهِ وبحرفِ الجرِّ جميعاً، وهو الواو.»[1]

فالعربُ حذفت فعل القسم في مواضع في كلامهم، وأنابتْ الحروفَ عنه في الدلالة على القسَم، وهذه الحروف هي: الباء والواو والتَّاء واللام، واختلف النحاة في حرفيَّة واسميَّة الميم؛ مضمومة ومكسورة ومفتوحة، و(مُن) و(مِن).

واختلفوا في أصل حروف القَسَم أو في إبدالها من الأَصل، وفي علامة بنائها، وتعددت مذاهبهم في اختصاص هذه الحروف بالمقسَم به، وفي إعمالها محذوفة وفي غيرها ممَّا يتعلَّقُ بهذا الأُسلوب.

فمن تلك المواضع التي لها أحكامٌ خاصَّةٌ في أسلوب القسم:

أوَّلاً: الجمع بين فعل القسم وحروف القَسَم:

قد يُحذفُ فعلُ القَسَم في أسلوب القَسَم، وتدلُّ حروف القَسَم على معنى الفعل المحذوف، فالعربُ حذفت هذا الفعل ووضعت حروفاً تدلُّ على هذا الفعل المحذوف. وعلَّةُ هذا الحذف هو كثرة الاستعمال، كما صرَّح ابن الأنباري بقوله: «إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ حُذِفَ فعلُ القَسَمِ؟ قيلَ: إنَّما حُذِفَ لكثرة الاستعمال.»[2]

وأصل حروف القسَم هو الباء، لذلك خُصَّت بأحكام؛ منها جوازُ ذكر فعل القَسَم معها، ولم يَجُز ذلك مع غيرها من حروف القسم.

قال أبو البقاء العكبريُّ: «وأصل حروف القسم الباء لأنَّ فعل القسم يتعدَّى بها دون غيرها، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء، ولم يجز إظهار الفعل مع الواو والتَّاء.»[3]

فقد يجتمع حرف القسم وفعل القسم إذا كان حرف القسم الباءَ؛ لأَنَّه أصل حروف القسم، ولأنَّ فعل القسم يتعدَّى به ولا يتعدَّى بغيرِهِ من حروف القسمِ، لذلك أجازت العربُ: (أَقسمْتُ باللهِ)، ولم تُجزْ: (أَقسمْتُ واللهِ)[4] ، إلَّا أَنَّ ابن كيسان أجاز الجمع بين فعل القسمِ وحرف القسم الواو، فقد أورد أبو حيَّان ذلك في ارتشاف الضَّرب فقال: «ولا يصرح بفعل القسم معها خلافًا لابن كيسان.»[5]

ثانياً: إبدال حروف القَسَم بعضها من بعض:

ذهبَ بعض علماء اللغة إلى أَنَّ أصل حروف القَسَم هو الباءُ.

يقول الأنباريُّ: «فإنْ قيلَ: فَلِمَ قُلتم: إنَّ الأَصلَ في حروفِ القَسَمِ الباءُ دونَ غيرها، يعني الواو والتَّاء؟ قيلَ: لأَنَّ فعل القَسَم المحذوف فعلٌ لازمٌ، ألا ترى أَنَّ التقديرَ في قولِكَ: (باللهِ لأَفعَلَنَّ): أُقسمُ باللهِ، أو أَحلفُ باللهِ، والحرفُ المعَدِّي من هذه الأحرفِ هو الباءُ لأَنَّ الباءَ هو الحرفُ الذي يقتضيه الفعلُ، وإنَّما كان الباءُ دون غيرها من الحروف المعدِّيةِ لأَنَّ الباءَ معناها الإلصاقُ، فكانت أولى من غيرها ليتَّصِلَ فعلُ القَسَمِ بالمقْسَمِ به مع تعديتهِ.»[6]

وذهب آخرون إلى أنَّ الباء أصلُ حروف القَسَم؛ لأَنَّها فَضَلت بقيَّة حروف القَسَم في أحكامها، فهي قد يظهر معها فعل القَسَم خلافاً لغيرها، وتدخل على المظهر والمضمر، وتُستعملُ في الطلبِ وغيرها، وتجرُّ في القَسَم وغيره.[7]

فهذه الأحكام تفرَّدت فيها باء القَسَم عن بقيَّه حروفه، لذلك قوي هذا الرأي في أصالة باء القَسَم.

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ واو القسمِ بدلاً من الباءِ، بينما أنكر هذا المذهبَ آخرون.

فقد ذهب كثير من علماء اللغة؛ منهم ابن السَّراج[8] وأبو البركات ابن الأنباري[9] إلى أَنَّ واو القسم مبدلةٌ من باء القسم، وهو ما ذهب إليه غيرهم.

قال أبو البقاء العكبريُّ: «وواو القسمِ بدلٌ من الباء لأَنَّهم أرادُوا التَّوسعة في أدوات القَسَمِ لكثرته في كلامهم، والواو تشبه الباء من وجهين: أحدُهما: أَنَّ الباءَ للإلصاق، والواو للجمع، والمعنيان متقاربان. والثَّاني: أَنَّهم جميعاً من الشَّفتَين.»[10] فالواو عندهم بدلٌ من باء القَسَم.

وقد ذهب بعضهم إلى أَنَّ واو القَسَمِ أَصلٌ، وليست مبدلةً من غيرها من حروفِ القَسَمِ، يقول أبو حيَّان: «والواو أَصْلٌ، وليسَتْ بدلاً من البـــــاءِ في القَسَمِ خلافاً لزاعِمِه.» [11]

بل ذهب بعضهم إلى أنَّ التَّاء أيضاً بدلٌ من الواو التي هي بدلٌ من الباء، وتعدَّدت علل إبدال التَّاء من الواو عندهم أيضاً.

قال ابن السرَّاج: «فواو القَسَمِ وهي أُبدلت من الباءِ لأَنَّها من الشَّفَّةِ مثلها، والتَّاءُ تُستعملُ في القَسَمِ في الله عزَّ وجلَّ، وهي بدلٌ من الواو، والتَّاءِ قد تُبدلُ من الواو في مواضع ستراها.»[12]

وقال ابن جنِّي: «وإنَّما هي بدلٌ من بدلٍ من الأَصل، فجرت في ذلك مجرى التَّاء

في القسم، لأنها بدلٌ من الواو فيه، والواو فيه بدلٌ من الباء، فلمَّا كانت التاء فيه بدلاً من بدلٍ، وكانت فرعُ الفرعِ اختصت بأشرفِ الأسماءِ وأشهرها، وهو اسمُ الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقلْ: تزيدٍ، ولا تالبيتِ.»[13]

وقال أبو البقاء العكبريُّ: «والتَّاءُ بدلٌ من الواو هنا كما أُبدلتْ في (تُراث وتُجاه تُهمة وتُخمة)، ولمَّا كانت بدلاً عن بدلٍ اختصَّتْ لضعفها باسم الله تعالى خاصَّةً لأنَّهُ أكثرُ في باب القَسَمِ، ولا يجوزُ (تَرَبِّي)، وقد حُكيَ شاذّاً.»[14]

وهو ما ذهب إليه أبو حيَّان في معرض حديثه عن تاء القَسَمِ، فقال: «وقالُوا: إِنَّها بدلٌ من واو القَسَمِ كما قالُوا: تُخمةٍ، وأَصلُهُ: وُخمةٍ، وشذَّتْ في قولِهم: تَرَبِّ الكعبةِ، وتالرَّحمنِ، وتحَيَاتِكَ.»[15]

وقد جعلوا إبدال التَّاء من الواو، لا من الباء التي هي أصل حروف القسم، وقد فصَّل ذلك المالقيُّ في حديثة عن التَّاء المبدلة، فقال: «وإِنَّما حكمنا على هذه التَّاءِ أنْ تكونَ بدلاً من الواو دونَ الباءِ التي هي فيه أَصلٌ من حروفِ القَسَمِ، ودونَ أَنْ تكونَ أَصلاً بنفسها لثلاثة أوجه:

أحدهما: أَنَّا رأيناها لا تدخلُ إِلَّا في اسم الله خاصَّةً دونَ غيرهِ من الأَسماءِ المعظَّمةِ إِلَّا ما حكى الأَخفشُ من دخولِها على (رَبِّ الكعبة) في قولِهم: تَرَبِّ الكعبةِ، وذلكَ شاذٌّ، ولَمَّا رَأينا الواو تدخلُ على اسم الله وغيره من الظَّواهرِ رأينا الباءَ تدخلُ على كُلِّ مُقْسَمٍ بهِ من الظَّواهر والمضمراتِ كما تقدَّم في بابِها علمْنا أَنَّ للتَّاءِ مرتبةٌ ثالثةٌ ضَعَّفَتْ بها عن أَنْ تكونَ مثلَها، فعلمْنا أَنَّها ثالثةٌ عن الباءِ ثانيةٌ عن الواو في الاستعمالِ، فأُجريَت مُجرى الباء في الخفضِ، وأُجريَت مُجراها في ذلك، والواوُ ثانيةٌ عن الباءِ لأَنَّها من الشَّفتَينِ مثلُها، والتَّاءُ ثانيةٌ عن الواوِ لأَنَّها بدلٌ منها في بعضِ المواضعِ نحو: أَولجَ وأَتلجَ، واتَّعَدَ واتَّزَنَ في اوتَعَدَ واوتَزَنَ على الوجوبِ، وهذا هو الوجهُ الثَّاني.

الثَّالث: أَنَّ الواو مفتوحةٌ، والتَّاءُ مفتوحةٌ، والباءُ مكسورةٌ، فهي أَقربُ إِلى الواو بهذا الشَّبه منها إِلى الباءِ، فحكمنا أَنَّها ثانيةٌ عنها، ومُبدلةٌ منها، والتَّاء في باب القَسَمِ تلزمُ الخفْضَ كما لزمتْهُ الباءُ والواو.»[16]

وقد جعل قومٌ من النَّحويـــــــــين إبدالَ التَّاء من الواو التي هي بدلٌ من الباء ضعيفاً، ويحتاج إلى دليلٍ عليه.[17]

وذهب بعض النَّحويين إلى أَنَّ الميم في قولِهم: (مِ اللهِ) بدلٌ من واو القَسَم، وقد فسدَ ما ذهبُوا إليه من وجهين:

أحدُهما: أنَّها لو كانت بدلاً من الواو لفُتِحَتْ كما تُفْتَحُ الواو.

والثَّاني: أنَّ إبدال الميم من الواو لم يردْ إلا في كلمة (فَمٍ)، وهي مختلف فيها.[18]

وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم. ورد بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت، كما تفتح الواو، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد، إلا في كلمة واحدة، مختلف فيها، وهي فم.

ثالثاً: الاختلاف في قولهم: مِ اللهِ لأَفعلنَّ:

تعدَّدت آراء العلماء في الميم التي تستعملُ للقسَمِ في قول العرب: (مِ اللهِ لأَفعلنَّ) مضمومةً ومكسورةً من حيثُ أصلُها، فقد ذهبَ قومٌ إلى أنها بقيَّة (يمين) التي تستعمل في القسم، ومنهم سيبويه، يقول سيبويه: «واعلم أَنَّ بعضَ العرب يقول: مِ الله لأَفعلَنَّ، يريدُ: أَيمُ الله، فحذفَ حتَّى صيَّرَها على حرفٍ، حيثُ لم يكن متمكِّناً يُتكلَّمُ به وحدَه، فجاءَ على حرف حيثُ ضارعَ ما جاء على حرفٍ.»[19]

وجاء في تهذيب اللغة للأزهريّ: «الْعَرَب تَقول: أيم الله، وهيم الله، الأَصْل: أَيمُن الله، وقَلبت الْهمزَة هَاء، فَقيل: هَيم الله، وَرُبمَّا اكتفوا بِالمِيم، وحَذفوا سَائِر الْحُرُوف، فَقَالُوا: مُ الله ليفعلنّ كَذَا، وَهِي لُغَات كلّها، وَالْأَصْل: يَمِين الله، وأَيْمن الله.»[20]

وقد ذكر لغاتها أبو البركات ابن الأنباري في الإنصاف، فقال: «على أَنَّه من العربِ من يقولُ: مُ اللهِ، فيحذفُ الهمزةَ، وفيها لغاتٌ كثيرةٌ تنيفُ على عشر لغاتٍ: أَيْمُنُ اللهِ، وإِيْمُنُ اللهِ، وأَيْمُ اللهِ، وإِيْمُ اللهِ، وهِيْمُ اللهِ، وأَمُ اللهِ، وإِمُ اللهِ، ومَ اللهِ، ومِ الله، ولَيْمُنُ اللهِ، ويمُ الله، ومُنُ اللهِ، ومُنْ ربِّي، ومِنْ ربِي، و(مُنْ) لا تدخل إِلَّا على (رَبّ) وحدَهُ ولا تدخل على غيره.»[21]

وعلَّة هذا كلُّه كما ذهب ابن جني كثرة الاستعمالِ، قال ابن جنِّي: «فليس ذاك بأكثر من مصيرهم من أيمُن اللهِ إلى مُ اللهِ ومِ اللهِ، وإذا كثرَ استعمالُ الحرف حَسُنَ فيه ما لا يحسُنُ في غيره من التغيير والحذف، فاعرف ذلك إن شاء الله.»[22]

وذهبَ قومٌ آخرون إلى أَنَّها (مُنْ) التي في قولِهم: (مُنْ رِبِّي لأَفعلَنَّ كذا)، وهو مذهب الزمخشريُّ في المفصَّل[23]، بينما قال خلاف ذلك في الكشَّاف، فقد ذهب في الكشَاف إلى أَنَّها من (أَيمن الله) التي في القَسَم.[24]

قال ابن جنّي: «ويقولون: أيمُن اللهِ، وايمُ الله، ومُ اللهِ، ومِ اللهِ، يريدون: أيمُن الله، وقال قوم: إنَّ مُ اللهِ، ومِ اللهِ محذوفةٌ من قولهم: مُنُ اللهِ، والأول هو الوجه.»[25]

وقد جاء تفصيل ذلك أكثر وضوحاً في قول ابن الحاجبِ: «اختلفَ الناسُ فقالَ بعضهم: هي (مِنْ) من قولهم: (مِنْ ربِّي لأَفعلنَّ كذا)، فحُذِفَت النونُ تخفيفاً لأَنَّهُ

محلُّ تخفيفٍ، وخُصَّ الحذفُ عند دخولها على الله ملتزماً لِمَا فيهِ من الاستثقالِ لو بُقِّيَتْ مِنَ التَّحريكِ لالتقاءِ السَّاكنيَن، وإِنَّما جازَ ضمُّها لأنَّها منقولةٌ عن (مِنْ) في قولِهم: مِنْ ربِّي، تلكَ يجوزُ ضمُّ ميمها، وإِنَّما جازَ ضمُّ ميمها إيذاناً بأَنَّها القسيمةُ لا التي للتَّبيين وغيرها، ولم يأتِ الفتحُ لأَنَّهُ يُوهِمُ بالاستفهاميَّة والشَّرطية.

ومنهم مَنْ قالَ: أَصلُهُ أَيْمُنُ، فحُذِفَتْ ياؤها ونونُها تخفيفاً، فبقيَ مُ اللهِ، ثمَّ أَجازُوا الكسرَ لأَنَّهُ أَخفُّ، واستُدلَّ على ذلكَ بجوازِ الضَّمِّ.

ومنهم مَن قالَ: هو حرفٌ برأَسهِ مُبدلٌ من الواو في قولِكَ: واللهِ، إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ باسمِ اللهِ كما خُصَّ التَّاءُ بذلك، وكلُّ ذلكَ محتَمَلٌ إِلَّا أَنَّهُ يلزمُ مَنْ قالَ: إِنَّها حرفٌ برأسهِ أَنْ يعدَّها في حروفِ الجرِّ كما عدَّ الواو والتَّاءَ، فيقول: وتاءُ القَسَمِ وميمُه.»[26]

فالاختلاف في تلك الميم لم يقتصر على أَصلِها وعلى اسميَّتها وحرفيَّتها، بل تعدَّى ذلك إِلى أَصل حركتها كذلك، وقد ذكر أبو حيَّان أَنَّه يجوزُ فيها الحركات الثلاثة خلافاً لِمَا أورده ابن الحاجب، فقال: «(م) مثلَّثةَ الميم تدخلُ على اسم الله تعالى: مِ اللهِ لأَفعلَنَّ، وليستْ بدلاً من واو القسم، ولا أَصلُها مِنْ، ولا أَصلُها (أَيْمُن) حُذِفَ منها حتَّى بقيت الميمُ خلافاً لزاعمي ذلك.»[27]

رابعاً: اختصاص حروف القَسَم:

اختلفت حروف القسم، ومن بينها (الميم) على رأي من قال بحرفيَّتها في الاختصاص بالمقسم به، فباء القسَم تدخل على الاسم الظاهر والضمير؛ فتقول: باللهِ لأَفعلَنَّ كذا، وبِكَ لأَفعلَنَّ كذا، ولذلك ذهبَ فريقٌ من النَّحاة معتمدين على هذا الاتِّساع في استعمالها إلى أَنَّها أصل حروف القَسم.

قال ابن الأنباري: «والذي يدلُّ على أَنَّها هي الأَصلُ أَنَّها تدخلُ على المضمرِ والمظهَر.»[28]

وقال أبو البقاء العكبري: «وتدخلُ الباءُ على المضمر والمظهر لأَنَّها أَصلٌ، فتجري في كلِ مُقسمٍ به.»[29]

والواو تختص بالقَسَم بالاسم الظاهر؛ فتقولُ: واللهِ، وَ وَربِّ الكعبةِ، ولا تُقسَم بها بالضمير، أمَّا التَّاء فلا يُقسم بها إِلَا باسم الله دون غيره، وقد اختُلِفَ في علَّة هذا الاختصاص فقد ذهبَ ابن جنِّي إلى أَنَّه إِنَّما اختصت بأشرف الأَسماء لأَنَّها فرع الفرع؛ قال اين جنِّي: «فلمَّا كانت التاء فيه بدلاً من بدلٍ، وكانت فرعُ الفرعِ اختصت بأشرفِ الأَسماءِ وأشهرها، وهو اسمُ الله تبارك وتعالى، فلذلك لم يُقلْ: تزيدٍ، ولا تالبيتِ.»[30]

وذهب غيره إلى أنَّ هذا الاختصاص إنَّما هو ضعفٌ بها؛ لأَنَّها بدل من بدل فلذلك ضعفت، فاختصَّت باسم الله قال أبو البقاء العكبري: «ولَمَّا كانت بدلاً عن بدلٍ اختصَّتْ لضعفها باسم الله تعالى خاصَّةً لأَنَّهُ أكثرُ في باب القَسَمِ.»(31)

فكلام ابن جنّي يوحي بأَن اختصاص تاء القسم باسم الله هو قوَّةٌ وتشريفٌ لها، وليسَ ضعفاً.

وجاء شاذَّاً استعمالُ تاء القَسَم مع رَبِّ الكعبةِ، والرحمن وحياتك، فقد ورد: تَرَبِّ الكعبة، وتالرَّحمن، وتَحَيَاتِكَ.(32)

أَمَّا ميم القَسَم في قولهم: (مُ الله) على مذهب من قال بحرفيَّتها فهي تختصُ باسم الله كما اختصَّت التَّاء بذلك.(33)

وقد تجيْء اللام للقَسَم والتَّعجبِ معاً، فتجرُّ المقسَمَ به، قال ابن مالك: «وجرُّوا المحلوفَ به في التَّعجُّبِ باللَّام كقولهم: (للهِ لا يُؤَخِّرُ الأَجلُ) بمعنى: تالله، ومنه قول الشَّاعر:

للهِ يبقى على الأَيَّامِ مُبْتَقَلٌ ❖ جونُ السَّراةِ رَبَاعٌ سنُّه غَرِدُ

ويُروى: تالله.»(34)

فهذه اللام لا تجيْءُ إلَّا للقَسَمِ بما يُتَعَجَّبُ منه، فهي تجمع بين دلالتين؛ القَسَم والتَّعجب، لذلك اختصَّت بالشَّيْء العظيم الذي يُتعجَّبُ منه.

قال الرَّضي: «وقولهم في التعجب يعنون في الأمر العظيم الذي يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، فلا يُقــال: للهِ لقد قام زيد، بل يُستعملُ في الأمور العظام نحو: للهِ لتُبْعَثَنْ.» (35)

وقد تستعمل العربُ (مُن ومِن) حرفي جرٍّ مختصَّين للقَسَم بربِّي؛ فيقولون: مُن رَبِّي ومِنْ رَبِّي.

قال سيبويه: «واعلم أَنَّ من العربِ مَنْ يقول: مِنْ رَبِّي لأَفعلَنَّ ذلك، ومُن ربِّي إنَّكَ لأَشِرٌ يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباءِ في قوله: واللهِ لأَفعلَنَّ، ولا يُدخلونَها في غير رَبِّي» (36)

وقال المرادي في (مُن): «لفظٌ مختلفٌ فيه، فقيلَ: هو حرفُ جرٍّ مختصٍّ بالقسم، ولا يدخلُ إلَّا على الرَّبِّ؛ فيقال/ مُنْ رَبِّي لأَفعلَنَّ، وشذَّ: مُنَ اللهِ. وقيلَ: هو اسمٌ، وهو بقيَّة (أَيْمُن) لكثرةِ تصرُّفِهم فيها، واحتُجَّ على ذلك بأَنَّ (مُن) بضمِّ الميم لم يثبت حرفيَّتها في غير هذا الموضع، ورُدَّ بدخولِها على الرَّبِّ، وأَيْمُن لا تدخل

عليه، وبأَنَّها لو كانت اسماً لأُعربت لأَنَّ المعربَ لا يزيله عن إعرابه حذفٌ شيْءٍ منه.»[37]

وقال أيضاً: «وذكر ابن مالك في باب (حروف الجر) من (التسهيل) أَنَّ (مُن) هذه حرفٌ. قال: وتختصُّ مكسورةُ الميم ومضمومتها في القسم بالرَّبِّ.

وذكر في باب القَسَمِ أَنَّ (من) مثلَّث الحرفين مضافاً إلى الله مختصرٌ من (أَيْمُن).

قيل: فيكونُ مذهباً ثالثاً، وهو أَنَّها حرفٌ إذا ضُمَّت ميمُها أو كُسِرَتْ، واسمٌ إذا كانت مثلَّثةَ الحرفين.»[38]

ومن مواضع الاختصاص في أسلوب القَسَم التَّعويض من حروف القَسَم المحذوفة، فقد يُحذف حرف القَسَم ويبقى عملُه شريطة أن يعوَّضَ عنه بعوضٍ، سواء بهمزة الاستفهام، أو ها التنبيه أو همزة القطع، وهذا كما ذهب العكبريُّ مختصٌّ باسم الله فقط. [39]

خامساً: الجرُّ بحرف القَسَم المحذوف:

اختلف النُّحاة في جواز إعمال حرف القَسَم المحذوف، فأعمله الكوفيُّون مطلقاً دون عوض، واشترط البصريُّون أن يُعوَّض عنه ليعمل.

قال أبو البركات ابن الأنباريُّ: «ذهبَ الكوفيُّون إلى أَنَّه يجوزُ الخفضُ في القَسَمِ بإضمارِ حرفِ الخفضِ من غير عِوَضٍ، وذهبَ البصريُّون إلى أَنَّه لا يجوزُ ذلك إلَّا بِعِوضٍ، نحو: أَلف الاستفهام نحو قولِك للرَّجل: آللهِ ما فعلْتُ كذا، وهاء للتنبيه نحو: ها الله.»[40]

فحجَّةُ الكوفيين في جواز ذلك أَنَّ العرب قد تحذف حرف الجرّ وتجرُّ الاسمَ به.

قال الفرَّاءُ: «والعربُ تلقي الواو من القَسَم، ويخفضونَهُ، سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلَنَّ، فيقولُ المجيبُ: الله لأَفعلَنَّ لأَنَّ المعنى مستعملٌ، والمستعملُ يجوزُ فيه الحذفُ كما يقولُ القائلُ للرَّجل: كيفَ أَصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ؛ يريدُ بخيرٍ، فلمَّا كثرت في الكلام حُذِفَت.»[41]

وهذا المذهب وجيه في الاعتقاد، فالعربُ قد تحذف حرف الجرِّ وهي تريدُه كما جاء في قول أبي حيَّة النميري:

أبالموتِ الذي لا بدَ أَنِّي ❖ مُلاقٍ – لا أباكِ – تخوِّفيني؟

قال ابن بري: «حذف لام الجرّ وهو يريدُها، ولولا إرادتها وأَنَّها في حكم الثَّابت في اللفظِ لَمَا عَملت (لا) لأَنَّها لا تعملُ في نكرة.»[42]

أمَّا البصريُّون فقد اشترطوا لعمل حرف الجرّ المحذوف أن يُعوَّضَ عنه بعوضٍ، قال أبو البركات ابن الأنباري: «وأمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالُوا: أجمعنا على أنَّ الأَصلَ في حروفِ الجرّ أنْ لا تعملَ مع الحذفِ، وإنَّما تعملُ مع الحذفِ في بعضِ المواضعِ إذا كان لها عِوَضٌ.»[43]

ويعوَّضُ عن حرف القَسَم المحذوف عندهم ثلاثة أشياء: همزة الاستفهام نحو: آللهِ، وها التنبيه نحو: إيها اللهِ ولاها اللهِ، وقطع الهمزة نحو: أفأَللهِ، قال أبو البقاء العكبري:» وهذا كلُّه يختصُّ باسم الله، والجرُّ باقٍ.»[44]

ويقولُ ابن الحاجب في إيضاح هذا الموضع: «حذفُ حروفِ الجرّ يجيْءُ تارةً سماعاً وقياساً في موضعٍ وقياساً في موضعٍ. فالسَّماعيُّ طريقُه النقلُ بمواضعهِ كقولِكَ: استغفرْتُ اللهَ الذَّنبَ؛ أَي: من الذَّنبِ، وأَمرْتُ زيداً الخيرَ؛ أَي: بالخيرِ، وقولِهم: اللهِ لأَفعلَنَّ كذا؛ أَي: باللهِ، وإذا حذفتَ حرفَ الجرّ وَجَبَ النَّصبُ لأَنَّه مفعولٌ، فلا وجه إلَّا النَّصبَ. والقياسيُّ حذفُ حروفِ الجرّ من (أَنْ وأَنَّ) على اختلافِ أَلفاظها، تقولُ: عجبْتُ أَنَّكَ قائمٌ، وجئتُ أَنَّك أكرمتني؛ أَي: من أَنَّكَ ولأَنَّكَ، وإذا حذفتَ حروفَ الجرّ عن أَنْ وأَنَّ فالصَّحيحُ أَنَّها في موضعِ نصبٍ إجراءً مُجرى ما حُذِفَ منه أَوَّلاً حرفُ الجرّ فيما تقدَّم على الوجه المذكور. وقد زعم الخليلُ أَنَّها في موضع خفضٍ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُ قدَّرَها مضمرةً مثلَها في قولِهم: اللهِ لأَفعلَنَّ كذا بالخفضِ، فيبقى النَّظرُ في الأَولويَّةِ أَلْحَذْفُ هو أم الإضمارُ؟ والأَولى الحذفُ لأَنَّه الكثيرُ الشَّائع، والإضمارُ نادرٌ قليلٌ فكان حملُ هذا المُلْبِسِ على ما هو كثيرٌ في كلامهم أولى من حملِه على النَّادر.»[45]

ويمكن الجمع هنا بين رأي البصريين والكوفيين في إعمال حرف القسم المحذوفِ بأَنْ نقولَ: لَمَّا كثرَ هذا القَسَمُ - أي: اللهِ لأَفعلَنَّ- في كلام العربِ صارت كثرته كالدليل على حرف القَسَم المحذوفِ؛ لأَنَّ العِوَضُ دليلٌ على المحذوف، والعربُ كثراً ما تتصرَّفُ فيما يكثرُ في كلامها.

خاتمــــة:

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1 - اختلف النحاة في بعض حروف الجرّ من حيث حرفيَّتُها أو اسميَّتُها، كالميم مضمومةً ومكسورةً في قولهم: مُ الله ومِ الله، ومُن ومِن في قولهم: مُن رَبّي ومِن رَبّي.

2 - تعدَّدت آراء العلماء في أصل حروف القَسَم، وفي أصالة أو إبدال بقيَّة حروف القَسَم من غيره من حروف القسم، بل جعلوا بعضها بدلاً من البدل.

3 - كثر أسلوب القسم في كلام العرب كثرةً جعلتهم يصرَّفون في هذا الأسلوب أكثر من

غيره من أساليبهم الأخرى.

4 - تختصُّ بعض حروف القسم بمقسَمٍ به واحد، وقد ورد عن العرب خلاف ذلك على الشذوذ.

5 - اختلف البصريُّون والكوفيُّون في إعمال حروف القسم محذوفةً، ويمكن الجمع بين المذهبين بجعل كثرة استعمال العرب لهذه الأساليب دليلاً على الحرف المحذوف، ولا حاجة للعوض كما يشترط البصريون.

الهوامـــــش:

(1) - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل، دمشق،تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدِّين،، ط2، 2010، 2/148.

(2) - أبي البركات الأنباري، أسرار العربية، المجمع العلمي بدمشق: محمد بهجت البيطار،، ص: 275.

(3) - أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي طليمات، دمشق،دار الفكر، ط1، 1995، 1/374.

(4) - ابن الحاجب، الإيضاح 2/147.

(5) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التَّوَّاب، القاهرة ،مكتبة الخانجي، ط1، 1998، 4/1717.

(6) - أســـــرار العربيَّة، ص: 275.

(7) - المرادي، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص: 45.

(8) - أبو بكر ابن السَّرَّاج،الأُصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 1/423.

(9) - أســـــــــرار العربيَّة، ص: 276.

(10) - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/375.

(11) - ارتشـــــــــاف الضَّرب، 4/1717.

(12) - الأُصـــــــــــول، 1/423.

(13) - ابن جنِّي، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، ص: 103-102.

(14) - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/375.

(15) - ارتشـــــــــاف الضَرَب، 4/1717.

(16) - المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشـــــــــــــق، ط2، ص: 247.

(17) - الجنى الدَّاني في حروف المباني، ص: 57.
(18) - الجــــــــــــــنى الدَّاني، ص: 139.
(19) - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982، 4/229.
(20) - الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، 1967، (يمن 15/526).
(21) - أبو البركات ابن الأَنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 2002، ص346.
(22) - سرّ صناعــــــــــــــــــة الإعراب، ص 308.
(23) - ابن يعيش، شرح المفصَّــــــــل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 8/35.
(24) - الزمخشري، الكشَّاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 4/3.
(25) - ابن جني، المنصف، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، 1/61.
(26) - الإيضاح لابن الحاجب، 149-2/148.
(27) - ارتشــــــــــــاف الضرب، 4/1717.
(28) - أســــــــرار العربيَّة، ص: 276-275.
(29) - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/375.
(30) - سرّ صناعـــــــــة الإعراب، ص: 102.
(31) - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/375.
(32) - ارتشــــــــــــاف الضَّرب، 4/1717.
(33) - الإيضاح لابن الحاجب، -2/149 وارتشاف الضرب لأبي حيَّان، 4/1717.
(34) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982، 2/864-865.
(35) - الرَّضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 4/286.
(36) - الكتاب، 3/499.
(37) - الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 321.
(38) - الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 322.
(39) - اللباب في علل البنـــاء والإعراب، 1/376.
(40) - الإنصاف في مسائـــل الخلاف، ص: 334.
(41) - الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 2/413.
(42) - ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1985، ص: 211.

(43) - الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 336.
(44) - اللباب في علل البناء والإعراب، 1/376.
(45) - الإيضـاح لابن الحاجب، 154-2/153.

